الأمم المتحدة

A/HRC/10/66

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند ٩ من جدول الأعمال
العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب: متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

تقرير فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي عن أعمال دورته الثامنة* (جنيف، ١٢ كانون الثاني/يناير – ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)

الرئيس – المقرِّر: السيد جو **فرانس**

موجز

استعرض فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، في دورته الثامنة، المواضيع التي كان قد ناقشها في دوراتٍ سابقة بغية تحديد ما يستحق إعادة النظر فيه من فجوات ومواضيع. كما حدد الفريق مواضيع جديدة سيدرجها في دوراته المقبلة، تهدف جميعها إلى تطوير خطة عمله للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وبالمثل، ناقش الفريق العامل المواضيع المتعلقة بالزيارات القطرية التي يضطلع بها وانخراطه المتواصل في عملية استعراض ديربان. وأجرى الفريق كذلك مناقشةً مواضيعية حول حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

* تأخر تقديم الوثيقة. لم تحرَّر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

(A) GE.09-11586 040110 060110

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
مقدمة -	١-٣	٣
أولاً - تنظيم الدورة	٤	٣
ثانياً - موجز المداولات	٥-١٠٦	٣
ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات	١٠٧-١٢٥	٢١
ألف- الاستنتاجات	١٠٧-١١٣	٢١
باء - التوصيات	١١٤-١٢٥	٢٢

المرفقات

الأول - جدول الأعمال	٢٤
الثاني - قائمة المشاركين	٢٥
الثالث - قائمة الوثائق	٢٧
الرابع - خطة العمل ٢٠٠٩-٢٠١١	٢٨

مقدمة

١- عقد فريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي دورته الثامنة في الفترة من ١٢ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

٢- وافتتح الدورة منسِّق مؤتمر استعراض ديربان، السيد إبراهيم سلامة. وانتخب الفريق العامل جو فرانس رئيساً - مقرِّراً له.

٣- ويعكس هذا التقرير المجرى العام للمناقشة.

أولاً - تنظيم الدورة

٤- عقد الفريق العامل خلال دورته الثامنة ثماني جلسات علنية وجلسة واحدة غير علنية. وحضر الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: جو فرانس، ومونوراما بيسواس، وميريانا ناجسيفسكا، ورالستون نيتيلفورد، ومايا سهلي؛ و٥٤ دولة عضو ودولة واحدة غير عضو؛ و٢١ منظمة غير حكومية؛ وأربع منظمات حكومية دولية؛ ومؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؛ ومراقب؛ وأكاديمي؛ وثلاثة أعضاء مدعوين للمشاركة في أفرقة المناقشة[(١)].

ثانياً - موجز المداولات

٥- ألقى منسِّق مؤتمر استعراض ديربان، السيد سلامة، الخطاب الافتتاحي، ورحب بالأعضاء الأربعة الجدد في الفريق العامل وهم: مونوراما بيسواس (بنغلاديش)، وميريانا ناجسيفسكا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، ورالستون نيتيلفورد (جامايكا)، ومايا سهلي (الجزائر). وأشاد المنسق بعمل أعضاء الفريق العامل السابقين، ولا سيما الرئيس السفير بيتر ليسا كاساندا. كما أُشير إلى الإسهامات التي سيقدمها أعضاء أفرقة المناقشة في دورة الفريق العامل هذه في ما يتعلق بالنظر في مسائل مواضيعية متنوعة.

٦- وشدَّدت الدورة على أهمية الفريق العامل في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وشجع المنسق الدول الأعضاء على قبول توجيه دعوات إلى الخبراء للقيام بزيارات قطرية، وأُشير إلى أن مشاركة الضحايا مشاركةً نشطة هو أمر أساسي لعمل الخبراء.

---

(١) جميع ورقات العمل التي قدمها الخبراء والمشاركون متاحة لدى الأمانة أو يمكن الاطلاع عليها على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان:
http://www2.ohchr.org/english/issues/racism/groups/african/4african.htm.

٧- وهنَّأ المنسق خبراء الفريق العامل على قراراهم تناول حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في دورة الفريق الثامنة؛ إذ إن الأطفال شديدو التأثر بالتمييز العنصري. وتم تأكيد أن التعليم الجيد هو أداة مهمة لمكافحة التمييز وأوجه التحامل. كما أُشير إلى ضرورة اتخاذ تدابير خاصة ترمي إلى كفالة حصول الفئات المحرومة على مر التاريخ على فرص متكافئة، ولا سيما السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٨- ووجَّه رئيس مجلس حقوق الإنسان، مارتن إيهويغيان أوهومويبيهي، كلمةً إلى الفريق العامل. كما هنَّأ أعضاءه الجدد وأشاد بعمل الأعضاء السابقين. وأوضح الرئيس تحسن فهم مسألة حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، بفضل عمل هيئات حقوق الإنسان. بيد أنه يلزم إنجاز أكثر من ذلك بكثير من أجل كفالة تمتع الجميع بهذه الحقوق. وذُكر أن من بين التحديات المطروحة في الوقت الحاضر العولمة، والتهديدات الأمنية، وتغير المناخ. وأضاف أن الفقر والمرض يحولان دون التمتع الكامل بحقوق الإنسان، ولا سيما في البلدان النامية. وأُلقي الضوء على الحاجة إلى تحسين مستوى التآزر بين آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة.

٩- وعقب البيان الذي أدلى به رئيس مجلس حقوق الإنسان، دعا منسِّق مؤتمر استعراض ديربان أعضاء الفريق العامل إلى تقديم أسماء مرشحيهم لرئاسة الفريق، وانتُخب السيد جو فرانس رئيساً له.

١٠- وشكر السيد فرانس الأعضاء الآخرين على انتخابهم له. وأشار إلى أن إمكانية الحصول على التعليم، والخدمات الصحية، والكهرباء، ومياه الشرب، وإمكانية المشاركة السياسية هي من بين المجالات الكثيرة التي يشهد فيها السكان المنحدرون من أصل أفريقي معاملةً غير متساوية. وشجع الرئيس هيئات الأمم المتحدة على تخصيص مزيد من الموارد للبلدان النامية.

١١- وأشار الرئيس إلى الإسهام القيّم الذي قدَّمه الفريق العامل إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض ديربان. وذُكر أن دورة الفريق العامل هذه تمثل الوقت المناسب للتخطيط لأنشطة مستقبلية في ظل وجود أربعة أعضاء جدد. كما أشار إلى أنه من الضروري أن يعتمد الفريق العامل خطة عمل للسنوات الثلاث المقبلة، في ضوء تغير الأوضاع منذ اعتماد خطة العمل الأخيرة، ويشمل ذلك تجديد ولاية الفريق العامل وتحديثها وفقاً لما ينص عليه قرار مجلس حقوق الإنسان ٩/١٤. وأوضح الرئيس أن الزيارات القطرية مسألة أساسية لعمل الخبراء، باعتبارها تشكل فرصاً قيِّمة للتفاعل مع الضحايا.

١٢- وفي ما يتعلق بالمناقشة المقرَّرة بشأن حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، سلَّط السيد فرانس الضوء على أنهم يتأثرون تأثراً بالغاً بالممارسات التمييزية. ويلزم تضافر جهود أصحاب المصلحة كافة بغية التقليل من تعرض هؤلاء الأطفال لهذه الممارسات.

١٣- وعقب البيان الذي أدلى به الرئيس، اعتُمد جدول الأعمال وبرنامج العمل.

البند ٥

استعراض ومناقشة أعمال الدورات السابقة لفريق الخبراء العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي

١٤- قدم السيد فرانس البند ٥ من جدول الأعمال بدعوة أعضاء الفريق العامل إلى تقديم عروض موجزة عن مواضيع معينة ذات أهمية خاصة تناولها الفريق في دوراته السابقة.

١٥- وقالت السيدة ناجسيفسكا إن من المهم أن ينتهج الفريق نهجاً عملياً. وأردفت قائلة إنه يمكن للمؤسسات الحكومية أن تؤثر تأثيراً مباشراً على حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي، كما يمكن النظر إلى التغييرات المؤسسية كتغييرات إيجابية. واقترحت أن يعمد الفريق العامل إلى إذكاء الوعي بمسألة تعدد أشكال التمييز وتعدد مظاهر التعرض له. وأُشير إلى أنه يلزم تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية وآليات الإجراءات الخاصة. وحُدد الافتقار إلى بياناتٍ مفصَّلة بوصفه أحد المسائل المهمة أيضاً التي ينبغي تناولها في المستقبل.

١٦- وذكرت السيدة بيسواس إلى أن التوصل إلى حلول عملية ليس بأمرٍ يسير. غير أن الفريق العامل يمكن أن يساعد في جمع معلومات وبيانات محدَّثة عن مسائل متنوعة.

١٧- وأوضحت السيدة سهلي أنه ينبغي للفريق العامل أيضاً أن يتناول الأشكال الجديدة من العنصرية من أجل تحديد مواضيع جديدة. ومن الضروري إيلاء اهتمام خاص لتعرض النساء والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي لهذه الممارسات. وذُكر أن تنفيذ توصيات الفريق العامل السابقة يمثل مشكلةً بوجهٍ خاص. كما أن ما تتخذه الحكومات من تدابير يلعب دوراً حيوياً في هذا الصدد. ومن ثم، فمن الضروري أن يعمد الفريق العامل إلى توعيتها. كما أن تسليط الضوء على ما تعتمده الدول من تدابير إيجابية يمكن أن يكون مشجعاً.

١٨- وأشار السيد نيتيلفورد إلى أنه من المهم التوصل إلى اللغة والنهج الصحيحين في صوغ التوصيات، وقد يساعد ذلك أيضاً عملية استعراض ديربان. وفي ما يتعلق بالأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، أوضح السيد نيتيلفورد أن القرن الحادي والعشرين بحاجة إلى نهجٍ جديد لحماية الأطفال.

١٩- وساد اتفاق عام على الحاجة إلى إنشاء آليات لتنفيذ توصيات الفريق العامل ورصد عملية التنفيذ.

التراث الثقافي للسكان المنحدرين من أصل أفريقي

٢٠- تحدَّث السيد نيتيلفورد، عضو الفريق العامل المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي، عن التراث الثقافي لهؤلاء السكان. واستهل السيد نيتيلفورد حديثه معرباً عن تفضيله استخدام مصطلح السكان الأفريقيي النسب عوضاً عن السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٢١- وأعرب السيد نيتيلفورد عن ضرورة جعل مسألة تعزيز ثقافة السكان الأفريقيي النسب والحفاظ عليها محور قضية العنصرية والتمييز العنصري أكثر من ذلك بكثير، ذلك أنها تكتسب أهميةً بالغة في أعقاب تجربة الرق والاستعمار المأساوية التي قاساها هؤلاء السكان. فالتراث الثقافي هو مسألة أساسية إلى حدٍّ أبعد من ذلك بكثير لأنه منبع طاقاتٍ ومصدر سلطة. فهو يمثل قدرة السكان على تعريف أنفسهم، بعباراتهم الخاصة بهم، وعلى المضي قدماً في العمل الإيجابي، وهو ما يتيح لهم اكتساب حسٍّ بالمكان والمقصد؛ إذ تصبح الثقافة هنا سبيلاً للتحرُّر والانعتاق. وبهذا المعنى، فالمظاهر الفنية من الأهمية بمكان للتنمية البشرية، إلى جانب المؤشرات الثقافية الأخرى من قبيل اللغة والدين والأصل العرقي.

٢٢- وأوصى السيد نيتيلفورد بأنه ينبغي لأي إجراء يُتَّخذ أن يبدأ على المستوى الجزئي. وساق كأمثلة على ذلك ما يلزم إحداثه من تغييراتٍ عاجلة من أجل إدراج الدراسات الثقافية في مناهج نظام التعليم، بحيث تشمل تراث الشعوب.

٢٣- واستطرد السيد نيتيلفورد قائلاً إن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يُطالبون بالاعتراف بهم، واحترامهم، وفهم خلفياتهم بما يمكِّنهم من إبداع وابتكار الأدوات الأساسية للتنمية البشرية والكامنة في جوهر الحالة الإنسانية. وذكر الخبير أن نتاج إعمال المخيِّلة المبدِعة إنما هو موطن قوة. وتكمن مشكلة قبول هذا النتاج في أنه يُفهم في أغلب الأحوال على أنه مجرد نتاج ترفيهي المقصد بدلاً من أن يُعتبر عنصراً عميق البعد من عناصر الحياة الإنسانية. واعتبر الخبير أن حظوَّ الرياضيين، على سبيل المثال، بالاعتراف بهم إنما يعزى إلى قدرتهم على تقديم نتاج فوري وقصير الأجل يروق للملايين من الناس. وهذا النوع من الإنتاج ما فتئ يعكس صورة الأداء التقليدي لمؤدٍ خادم يشبع نهم سيده.

٢٤- وشدَّد الخبير على أهمية الاعتراف بنتاج المخيِّلة المبدعِة للسكان الأفريقيي النسب واحترامه وفهمه. وأردف قائلاً إن التعليم هنا جدير باهتمامٍ خاص. بيد أنه ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عن نوع التعليم المقدَّم. إذ ينبغي أن يكون تعليماً لا يسعى إلى مجرد السماح لنا بالولوج في الاتجاه السائد، بل يسعى إلى أن يتيح لنا جنيْ إبداعات فنية تمكننا من تحديد الاتجاه السائد. وينطبق هذا أيضاً على الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى التي وقعت ضحايا التمييز على مر التاريخ وصُرفت إلى بقعة صمت على أيدي الفئة السائدة المسيطرة. لكن ضحايا العنصرية ما لبثوا أن أثارو جَلبةً عارمة بكل صوتٍ وعلى كل شاكلة في بقعة الصمت هذه. وفي هذا الصدد، تُنتج بوليوود، في الحقيقة، فنوناً تكتسب أهميةً عالمية بوصفها نتاج مخيِّلة جماعية، شأنها في ذلك شأن فنون الأداء التي يمارسها السكان الأفريقيو النسب في الأمريكيتين.

٢٥- وأكد السيد نيتيلفورد كذلك أن الدول مسؤولة عن تيسير المساعي الإبداعية لمواطنيها ومُلزمة باعتماد وتنفيذ سياسات فاعلة تصون الإبداعات الفنية. ولا يقل عن ذلك أهميةً، الاعتراف بالإسهام الثقافي الهائل الذي يقدمه كل من الشعوب الأصلية والسكان

المنحدرين من أصل أفريقي في الأمريكتين. وقال إنه على أي حال، لقد انتهينا جميعاً إلى تعلم أن ما يحققه أي شعب من الشعوب من جملة إنجازات عظيمة إنما يصبح رصيد الشعوب كافة ورأس مالها. ومن المفارقات هنا أنه على الرغم من الإنجازات التي يحققها السكان الأفريقيو النسب، عادةً ما لا تُعد مظاهر إنتاجهم الإبداعية إنجازات جيدة.

٢٦- ثم فتح السيد فرانس باب النقاش في موضوع التراث الثقافي. وأدلى المشاركون بالعديد من التعليقات مسلطين الضوء على ضرورة الاعتراف بفضل إسهام السكان المنحدرين من أصل أفريقي في تقدم الحضارة، وهو إسهام ينبغي اعتباره جزءاً من التراث الإنساني المشترك. وذكر مشاركون آخرون حق السكان المنحدرين من أصل أفريقي في نقل تاريخهم الذي خطوه بأيديهم إلى أجيال المستقبل.

٢٧- وأُثيرت مسألة بشأن العواقب الواسعة الانتشار للاستعمار الفكري، وهو بناء اجتماعي قائم على جهلٍ مشترك ينظر إلى "الآخر" على أنه غير متحضِّر. وأُضيف أن اكتساب حس الانتماء والفخر مسألة مهمة في سياق مكافحة الإقصاء الاجتماعي والعنصرية وتحرير الفكر.

٢٨- كما أُدلي بتعليقٍ آخر عن أهمية الدور الذي تلعبه وسائط الإعلام في تشكيل الإدراك العام. ففي كثير من الحالات، تصور وسائط الإعلام ثقافات معينة على أنها ثقافات أدنى وتسيء تصوير السكان المنحدرين من أصل أفريقي، فضلاً عن أقليات أخرى. وقال مشارك آخر إن للسكان المنحدرين من أصل أفريقي الحق في إنشاء وسائط الإعلام الخاصة بهم وإمكانية الوصول إلى جميع وسائط الإعلام دون تمييز.

٢٩- وأكد معلِّقون آخرون أنه ينبغي أن يكون للسكان المنحدرين من أصل أفريقي الحق في إقامة نظمهم التعليمية والسيطرة عليها بما يتلاءم مع أساليبهم الثقافية للتعليم والتعلم.

إقامة العدل

٣٠- أوجزت السيدة ناجسيفسكا، الخبيرة في الفريق العامل، ما صدر عن الآلية من توصيات سابقة بشأن مسألة إقامة العدل. وأشارت إلى أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي يُحتجزون بتواترٍ أكبر، ولا يحظوْن بتمثيل متساوٍ في مؤسسات إنفاذ القوانين، وكثيراً ما يتعرضون لعنف أفراد الشرطة، كما أنهم أكثر استضعافاً بسبب الفقر، فضلاً عن الشباب منهم أكثر تعرضاً لهذا الاستضعاف. وسلَّطت السيدة ناجسيفسكا الضوء على الحاجة إلى الحصول على معلومات مفصَّلة بوصفها أداةً هامة لمكافحة التمييز العنصري في جميع المجالات ذات الصلة. وأشارت إلى أنه من المهم وضع مؤشر المساواة العرقية المقترَح آنفاً. ويلزم كذلك اتخاذ عدد كبير من التدابير الخاصة بغية كفالة التمثيل المتساوي للفئات كافة في ميدان إنفاذ القوانين. وأوضحت السيدة ناجسيفسكا أن تحديد آليات لتنفيذ توصيات الفريق العامل

ورصد كلٍّ منها مسألة أساسية في هذا السياق. ويمكن، في هذا الصدد، أن تؤدي هيئات وطنية معينة هذه المهام.

٣١- ثم فتح رئيس الفريق العامل باب النقاش في موضوع إقامة العدل.

٣٢- وفيما يتعلق بمسألة وضع مؤشر المساواة العرقية، ذكر أحد المراقبين أن ثمة مؤشراً مستحدثاً في مجال الصحة وأن منظمة الصحة العالمية تُصدر تقارير قد تكون مفيدة في هذا السياق. وأُشير إلى أنه ينبغي استحداث هذا المؤشر على صعيد دولي بغية تجنب نشوء اختلافات تقنية أو منهجية من بلدٍ إلى آخر. وينبغي أن تتولى هيئة دولية دائمة مهمة رصد تنفيذ هذا المؤشر ومساعدة الدول الأعضاء في جمع المعلومات. وأشار رئيس الفريق العامل إلى أن استحداث مؤشر المساواة العرقية مرتبط بمسألة الممارسات الجيدة.

٣٣- وحُدِّدت الحاجة إلى توفير تدريب محدد للمحامين والقضاة المنحدرين من أصل أفريقي كمسألة مهمة في هذا السياق بالنظر إلى أنهما لا يحظيان بتمثيل متساوٍ في نظم إنفاذ القوانين.

العنصرية والصحة

٣٤- قدمت السيدة بيسواس، الخبيرة في الفريق العامل، موجزاً لما أصدره الفريق من توصيات سابقة بشأن مسألة صحة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. يعانون في كثير من البلدان المتقدمة من تدني المستوى الصحي مقارنة بفئات السكان الأخرى. فصحتهم متأثرة تأثراً كبيراً بالفقر، وعدم القدرة على الحصول على تأمينات طبية مناسبة، وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مستويات التعليم، وعدم إمكانية الاطلاع على معلومات دقيقة. ويلزم، في هذا السياق، الحصول على معلومات مفصَّلة ومجمَّعة بطريقةٍ منهجية بغية تحسين صحة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويلزم أيضاً إصلاح الأحوال الاجتماعية الاقتصادية المتدهورة، وتوفير معلومات دقيقة على نطاق واسع، وتنفيذ تدابير خاصة من أجل زيادة إمكانية الحصول على التعليم العالي وعلى خدمات الرعاية الصحية أيضاً.

٣٥- ثم فتح رئيس الفريق العامل باب النقاش في موضوع العنصرية والصحة.

٣٦- وأشار أحد المراقبين إلى أن الصحة تعكس درجة المساواة الحقيقية. إذ يمكن للسكان المنحدرين من أصل أفريقي التمتع بصحة أفضل واكتساب عادات أصح حينما تحسِّن الحكومات المحدِّدات الاجتماعية الاقتصادية لمستوى الصحة.

٣٧- وأُدلي بتعليق بشأن وجود عنصرية مؤسسية في بعض البلدان المتقدمة. وأُشير إلى أنه عندما يتأثر السكان المنحدرون من أصل أفريقي و/أو الفئات السكانية من أمريكا اللاتينية بأوبئة ومشاكل صحية معينة، فإنهم لا يتمتعون بالإمكانية نفسها التي تتمتع بها فئات أخرى فيما يتعلق بالحصول على خدمات الرعاية الصحية والاطلاع على المعلومات.

٣٨- وأوضح أحد المندوبين أنه ينبغي النظر إلى مسألة الصحة برمتها وأن من الضروري أن تعالج الحكومات الأسباب الجذرية للمشاكل الصحية من قبيل التعليم، والتهميش، وإمكانية الالتحاق بالمدارس، والحصول على خدمات الرعاية الصحية.

٣٩- وأُدلي بتعليق بشأن الصلة بين المحاصيل وأسلوب التداوي التقليدي وصحة بعض فئات السكان. فمما يؤدي إلى نضوب الموارد وتدهور صحة الأشخاص الإجلاء القسري، واختلال الشبكات الاجتماعية، وانتشار العنف، وفرض زراعة محاصيل معينة. وينبغي، في هذا الصدد، أن يؤخذ في الاعتبار احترام الثقافات ومشاركة المجتمعات المحلية في المشاريع الإنمائية.

العنصرية والعمالة

٤٠- قدمت السيدة سهلي، الخبيرة في الفريق العامل، عرضاً بشأن مسألة عمل المرأة المنحدرة من أصل أفريقي. وأشارت إلى أن المرأة تقع ضحية أشكال متعددة من التمييز بسبب أصلها، ونوع جنسها، ومستوى تعليمها. كما أن المرأة أكثر تهميشاً من الرجل وتخضع لممارسات دينية وثقافية ضارة. ونسبة التحاق البنات بالمدرسة أقل عادةً من نسبة التحاق الأولاد بها، كما أنهن يمثلن أول الفئات انسحاباً منها. وتقديم برامج محو الأمية للنساء والبنات مسألة حيوية من أجل النهوض بهما. ويتعين أن تُقبل المرأة في سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل وتتلقى أجراً مساوياً لأجره. ويتعيَّن أيضاً اعتماد تدابير إيجابية بغية تحقيق المساواة بين الجنسين. ويلزم، في هذا الصدد، تنظيم حملات لمحو الأمية وتحقيق تكافؤ فرص العمل.

٤١- ثم فتح رئيس الفريق العامل باب النقاش في موضوع عمل السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٤٢- وأُدلي بتعليق بشأن ضعف العاملات في المنازل وتعرضهن للإيذاء، والحاجة الملحَّة لتناول وضعهن.

٤٣- وأشار أحد المراقبين إلى أن انتهاج نهج أكثر تحديداً يمكن أن يكون أكثر كفاءةً في بعض البلدان حيث توجد حالات يعاني فيها الرجال من أصل أفريقي من معدل بطالة أعلى مقارنة بالنساء. ويلزم، في هذا الصدد، إجراء دراسة عن كيفية اختلاف مسألة الجنسانية في ما يتعلق بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان المتقدمة.

٤٤- وذكر مراقب آخر أن اعتماد نهج بنَّاء يركز على إنجازات المرأة قد يكون له أيضاً تأثير إيجابي يتجلى في زيادة الحفز ومستوى الالتزام.

٤٥- وأُدلي كذلك بتعليق بشأن الحاجة إلى إرادة سياسية لتعزيز الحوار بين مختلف الفئات السكانية والمؤسسات. ويتعيَّن أن تكون الحكومات في المجتمعات المتعددة الأعراق مدركة لاحتياجات السكان كافة.

٤٦- كما أُدلي بتعليق بشأن الصلة بين إقامة العدل وتوظيف السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وأُشير إلى أن الزيادة غير المتناسبة في أعداد السجناء من الشباب المنحدرين من أصل أفريقي تحدث أثراً ضاراً على مستقبلهم الوظيفي.

٤٧- وأُدلي أيضاً بتعليق مفاده أنه فضلاً عن ضرورة اعتماد نهج يراعي مسألة الجنسانية في مجال العمل، ينبغي أخذ محال إقامة الفئات المستهدَفة في الاعتبار، إذ تختلف فرص عمل الرجل والمرأة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية.

٤٨- وأوضحت السيدة سهلي، الخبيرة في الفريق العامل، أن جمع معلومات عن حالات الاستبعاد الوظيفي فيما يتعلق بالرجل والمرأة يمكن أن يكون مفيداً في تشجيع الدول على اعتماد تدابير خاصة لصالح المرأة المنحدرة من أصل أفريقي، وتعزيز مستوى الشراكة بين أصحاب المصلحة. وأشارت إلى أن التوصيات في هذا المجال ينبغي أن تكون محددة وتضع الأولويات.

٤٩- وسلَّطت السيدة ناجسيفسكا، الخبيرة في الفريق العامل، الضوء على الحاجة إلى تثقيف موظفي إنفاذ القوانين بغية الحد من حالات التنميط العنصري. ويتعيَّن أيضاً تعزيز مستوى تثقيف السكان المنحدرين من أصل أفريقي، وتمكينهم، والحد من تعرضهم للوقوع ضحايا للتمييز.

٥٠- وانتهت السيدة بيسواس، الخبيرة في الفريق العامل، إلى ضرورة زيادة مستوى مشاركة المرأة في مجال الصحة. وأضافت أنه يمكن زيادة فرص التعليم للمرأة بتقديم منح دراسية. وذكرت أن إذكاء الوعي بقضايا الصحة النسائية مسألة أساسية أيضاً.

البند ٦

برنامج عمل الدورات المقبلة

٥١- قُدمت مقترحات عديدة خلال المداولات التي عُقدت بشأن الأعمال المقبلة للفريق العامل. واقتُرح إعادة جدولة دورات الفريق العامل بحيث يمكن عقدها في وقتٍ متأخر من العام؛ إذ إن من شأن هذا أن يمكِّن عدداً أكبر من أصحاب المصلحة من حضور الجلسات والتفاعل مع الخبراء. واقتُرح أيضاً ضرورة تقديم الدعم المالي من أجل زيادة مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية في جلسات الفريق العامل، ولا سيما منظمات البلدان النامية.

٥٢- واقتُرح تنظيم مؤتمر برعاية الفريق العامل عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، يتناول تأثير هذه الظاهرة على ممارسات التمييز العنصري في الوقت الراهن. وأُشير إلى أن التثقيف بشأن مسألة الرق وتجارة الرقيق مسألة حيوية. ويلزم، في هذا السياق، بذل مزيد من الجهود في مجالي التثقيف وإجراء البحوث، ويتعيَّن تنقيح الكتب المدرسية وغيرها من المواد التعليمية تبعاً لذلك.

٥٣- كما اقتُرح أن يعقد الفريق العامل دورة يُخصَّص فيها مزيد من الأيام لتناول موضوع الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي. وقُدم اقتراح آخر بشأن عقد دورة للفريق العامل عن قضية الفقر، نظراً لأهميتها الحيوية وطبيعتها المتداخلة مع قضايا أخرى. وقُدم أيضاً اقتراح لدعوة خبراء بارزين في ميدان جمع البيانات المفصَّلة وإدارتها إلى المشاركة في إحدى دورات الفريق العامل من أجل مساعدة خبراء الفريق في تناول هذه المسألة.

٥٤- واقتُرح كذلك أن يتناول الفريق العامل مسألة نظم العدالة الجنائية بمزيد من الاستفاضة. كما حُدِّد موضوع ضحايا الجرائم المدفوعة بالكراهية كأحد الموضوعات الجديرة باهتمام الفريق. واقتُرح أن يركز الفريق العامل على تحديد الدروس المستفادة في جميع أعماله.

٥٥- كما ذُكر أنه من الضروري تعزيز الحوار بين الفريق العامل وأصحاب المصلحة العاملين في مجال التنمية. ويلزم الحصول على معلومات عما يُباشرونه من أنشطة لاتصالها بمسألة العنصرية الممارَسة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. واتُّفق على أنه يتعيَّن أن تكون توصيات الفريق العامل عملية المنحى.

٥٦- وسلَّط العديد من المندوبين الضوء على حاجة الفريق العامل إلى عقد جلسات علنية مع ضحايا، ودول أعضاء، ومنظمات غير حكومية؛ إذ ستمكِّن هذه الجلسات الفريق العامل من تلقي معلومات محدَّثة من الضحايا واتخاذ إجراءات تبعاً لذلك.

٥٧- واقتُرح أن يتصل الفريق العامل بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل كفالة أن يتناول إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية مسألة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وإدماج توصيات الفريق العامل في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المعنيّ قد يكفل تنفيذها على الصعيد الوطني. كما أن توثيق التعاون بين الفريق العامل والمؤسسات المالية في مشاريع محددة من شأنه أن يكون مفيداً إلى حد كبير.

٥٨- وأفاد تعليق بأن الفريق العامل سيستفيد من توثيق عمله مع آليات حقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما هيئات المعاهدات والمكلفون بولايات الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وذُكر أيضاً أنه ينبغي للفريق العامل أن يكفل الوفاء الكامل بولايته وفقاً لما ينص عليه قرار مجلس حقوق الإنسان ١٤/٩، ويشمل ذلك عقد جلسات علنية والتفاعل مع المؤسسات المالية الدولية.

٥٩- واقترح أحد المراقبين أن يتناول الفريق العامل في أعماله المقبلة الأسباب التاريخية لظاهرة العنصرية، ومسائل الاستقلال الذاتي الإقليمي، والاستقلال الذاتي الثقافي، والتعددية الثقافية، والهوية المشتركة بين الأعراق، والنمو المستدام والملكية الفكرية، والإنصاف، والسيطرة على الموارد.

٦٠- واقترح مراقبون آخرون أن يتناول الفريق العامل المسائل المتعلقة بالفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، والتراث الثقافي، والإقصاء الاجتماعي وجمع البيانات، بما فيها البيانات

المفصَّلة. علاوةً على ذلك، سُلِّط الضوء على مسألتي الإفلات من العقاب وسبل الانتصاف. واقتُرح أن يعقد الفريق العامل دورة بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وآثارها المباشرة وغير المباشرة. وأُشير أيضاً على ضرورة التمييز بين أوضاع السكان المنحدرين من أصول أفريقية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، لأنهم قد يواجهون أشكالاً مختلفة من القيود عند تمتعهم التام بحقوقهم.

٦١- واقتُرح أن ينظم الفريق العامل أيضاً مناقشة مواضيعية بشأن الرجال المنحدرين من أصل أفريقي، ذلك أنهم أكثر تعرضاً للممارسات التمييزية في بعض الحالات، كما هو الحال في مجالي العمل والعدالة الجنائية على سبيل الذكر.

٦٢- وأُشير إلى أنه من الضروري تناول/دمج توصيات الفريق العامل في المساعدة التقنية ومشاريع التعاون وأنه يلزم تقديم المزيد من المساعدة التقنية من أجل تحسين حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

٦٣- ونوقشت باستفاضة مسألة البيانات المفصَّلة، وأُشير إلى أن انعدام هذه البيانات يعرقل الجهود البحثية. وفي بعض الحالات لا تكشف البلدان عما لديها من بيانات مفصَّلة، بينما لا تحرص دول أخرى على جمع هذه البيانات، إذ تعتبر ذلك انتهاكاً للخصوصية، وأنه قد يتسبب في زيادة الممارسات التمييزية. وأفاد تعليق بأن البيانات المفصَّلة عن نوع الجنس، والإعاقات، والشعوب الأصلية لا تولد قوالب نمطية سلبية، بل على العكس من ذلك، فقد أثبتت أنها مفيدة للغاية.

٦٤- وذُكر أن تعاون المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني مسألة أساسية من أجل جمع هذه البيانات وتوزيعها. وقدّم اقتراح مفاده أن إقامة مشاريع تجريبية لجمع البيانات المفصَّلة قد يكون مقيداً في تمهيد الطريق إلى توسيع نطاق الدعم المقدم لهذا النهج. ممارسة جمع البيانات الإيجابية النتائج قد تشجع الحكومات على اعتماد مزيد من التدابير و/أو تعزيز التدابير القائمة.

البند ٧

مناقشة مواضيعية لحالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي

٦٥- قبل استهلال النقاش في إطار هذا البند، قدم السيد فرانس بعض الملاحظات الافتتاحية، مؤكداً مشكلة الجرائم المدفوعة بالكراهية، وهي مسألة سبق أن حددها الفريق العامل بوصفها موضوعاً جديراً بأن يُناقش ويُقرن بتوصيات. وقال إن الجرائم المدفوعة بالكراهية هي واقع يومي في جميع أرجاء العالم، وأنه تقع على عاتق الحكومات مسؤولية إنهاء هذه الجرائم المشينة والخطيرة. وتُدلِّل عديد من الدراسات في هذا السياق على خطورة السماح لأوجه التحامل على الآخرين بأن ترسِّخ جذورها وتنتشر. ولسوء الطالع، أن من اليسير التحول من خطاب الكراهية إلى الجريمة المدفوعة بالكراهية. والقانون في معظم البلدان

واضح، ويعتبر هذه الدوافع العنصرية عاملاً مُشدداً للعقوبة، لكن هذا لا يؤكد دوماً في المحاكمات. وعلى الرغم من أن الحكومات قد جاهرت بمناهضتها العنصرية والعنف، فالمشكلة لا تزال قائمة. وأبرزت هيئات دولية عديدة لحقوق الإنسان خطورة هذه الجرائم وواجب الحكومات اتخاذ إجراءات لإنهائها، مسلِّطةً الضوء على أهمية التحقيق الفعال في قضايا العنف الممارَس بدوافع عنصرية.

الأطفال من أصل أفريقي والعنف

٦٦- قدمت السيدة ناجسيفسكا ورقتها المعنونة "الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي والعنف". وقالت إن الأطفال يشكلون نسبة ٣٠ في المائة من سكان العالم اليوم وهم كل سكان العالم في المستقبل. وما يحدث للأطفال اليوم هو إسقاط لما سيحدث مستقبلاً. والأطفال هم مجموعة مستضعفة وقد أزداد العنف الذي يمارس ضدهم بصورة ملحوظة خلال السنوات العشرين الماضية. و لم يمنح الأطفال أهمية كافية كجهات فاعلة تاريخية ولا كجهات فاعلة اجتماعية.

٦٧- ورأت الخبيرة أن اجتماع العنف والتمييز اللذين يتعرض لهما الأطفال هو مزيج متفجر ينبغي فحصه بدقة بالغة. ووفقاً لليونيسيف، يفاقم الفقر الاستبعاد الاجتماعي الذي يعاني منه السكان المنحدرون من أصل أفريقي منذ قرون. فالمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي تعيش في ظروف تنطوي على مخاطر شديدة وعادة ما يتسم العنف الممارس ضد أطفال هذه المجتمعات بكونه أوسع انتشاراً وأعمق في آن معاً. وأدت بعض أشكال العنف المتطرفة التي تمارس ضد الأطفال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاتجار وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وأسوء أشكال عمل الأطفال وأثر النزاعات المسلحة، خلال العقود الأخيرة، إلى حدوث احتجاجات دولية شديدة وتوافق في الآراء لإدانة هذه الأفعال وإن لم يكن ذلك مصحوباً بعلاج سريع.

٦٨- وذكرت الخبيرة أن العنف ضد الأطفال هو بطبيعته عنف غير مرئي بينما يكون العنف الموجه ضد الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي هو أكثر من ذلك تستراً. وتتفاقم المشكلة بسبب انعدام الإبلاغ عن الحالات وبسبب العنف المؤسسي. وترتبط عملية الإبلاغ عن العنف ارتباطاً وثيقاً بالدعم والأمن اللذين يشعر بهما الطفل، والثقة التي يمكن له أن يضعها في المؤسسات المعنية، وكذلك بثقافة الطفل. وهناك القليل من أفعال العنف الممارس ضد الأطفال التي يتم التبليغ عنها والتحقيق فيها كما لا يُساءل إلا عدداً قليلاً من مرتكبي هذه الأفعال.

٦٩- كما حددت الخبيرة القضايا الأساسية التالية التي تبعث على القلق والتي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي: المعدلات غير المتناسبة لاستبعاد الأطفال المضطربين نفسياً وطردهم من المدارس بصورة مؤقتة وعزلهم في برامج خاصة؛ وممارسة العقاب الجسدي بقساوة أكبر؛ والعدد الكبير من الأطفال المودعين في مؤسسات الرعاية أو مراكز الاحتجاز

بتهمة ارتكابهم جرائم ثانوية أو بسيطة؛ وعقوبة الإعدام والحبس المؤبد. وأكدت السيدة ناجسيفسكا أن اقتران الفقر بالتمييز المنتظم والمؤسسي وعدم اهتمام الدولة يؤدي إلى حلقة مفرغة يقع الأطفال في فخها.

٧٠- وأخيراً أكدت السيدة ناجسيفسكا الحاجة إلى زيادة الاهتمام بالأطفال المنحدرين من أصل أفريقي بوسائل منها تسجيل المواليد، ووضع نظم فعالة للإبلاغ عن الاعتداءات والقيام بانتظام بجمع وتنفيذ البيانات الوطنية المفصلة. كما أوصت بتعزيز الالتزامات الدولية والوطنية والإجراءات بالاستناد إلى الاعتراف الواضح بالجوانب العرقية للعنف. كما ينبغي تعزيز إجراءات الوقاية وعملية تنحية الطابع المؤسسي من مؤسسات الرعاية (ضمان إيداع الأطفال في مؤسسات كملاذ أخير وإيلاء الأولوية للحلول البديلة). كما ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير التدريب الجيد لقوات الشرطة، ووكالات الإحالة والمحامين والقضاة ومديري المؤسسات والعاملين فيها بغية توعيتهم بموضوع العنصرية والعنف لأنها تؤثر على الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وينبغي أنشاء نظم وخدمات إبلاغ ملائمة للأطفال ويمكنهم الوصول إليها وينبغي دعم قدرات الوالدين في تقديم الرعاية إلى أبنائهم.

٧١- وقدمت السيدة ألما جينكينس العضوة في فريق المناقشة من المكتب الإقليمي لليونيسيف - بنما، ورقة معنونة "الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، العنف والتمييز في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي". وقالت إن مكافحة الإرهاب وندرة موارد التعاون في مجال التنمية في البلدان ذات الدخل المتوسط أضعفت نتائج المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام ٢٠٠١. ونماذج التنمية الحالية غير مصممة بشكل يلائم مكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. كما سلطت الضوء على زيادة جرائم الكراهية واستخدام العنصرية كأداة سياسية والتبرير الفكري للعنصرية كأشكال جديدة للتمييز العنصري.

٧٢- وذكرت السيدة جينكينس أن ١٥٠ مليون شخص منحدر من أصل أفريقي يعيش في المنطقة منهم ١٠٦ ملايين من الشباب و٨٠ مليون من الأطفال. كما أشارت إلى أن عدم وجود بيانات مفصلة يؤثر سلبياً على السكان المنحدرين من أصل أفريقي، لأنه لا يمكن التوصل بدون بيانات مفصلة صحيحة إلى فهم واضح للوضع الفعلي لهذه الفئة من السكان ولا إلى حل مستدام وشامل.

٧٣- وأكدت الخبيرة المشاركة في المناقشة أهمية تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. وسلطت الضوء على المادة ٢٩(ج) من اتفاقية حقوق الطفل التي تنص على أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو تعزيز احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي قدم منه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته.

٧٤- كما قدمت السيدة جينكينس مؤشرات اقتصادية واجتماعية ولا سيما تلك المتعلقة بالدخل والموارد ومحو الأمية والالتحاق بالمدرسة والتعليم والعمالة والصحة ووفيات الرضع والوفيات النفاسية، تثبت أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي هم الأكثر تأثراً في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالمقارنة مع كافة السكان في المنطقة.

٧٥- وأخيراً، أشارت السيدة جينكينس إلى أن المنطقة لم تحرز تقدماً كافياً لبلوغ الأهداف الألفية. ففيما يتعلق بالهدف الإنمائي ١ للألفية المتمثل في خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف، قالت إن عدد الفقراء في المنطقة لا يزال ١٩٤ مليون شخص (نسبة ٣٦,٥ في المائة) وإن ٧١ مليون شخص يعيشون في فقر مدقع (نسبة ١٣,٤ في المائة). وأكدت العضوة في فريق المناقشة أن عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي يعود إلى استمرار التمييز.

٧٦- وفتح الرئيس باب التعليقات والأسئلة.

٧٧- وأكد أحد المشتركين بصفة مراقب أهمية اتباع نهج قائم على الحقوق وضرورة مراعاة ما يقوله الطفل. وأشير إلى أن الأطفال يشكلون الحاضر لا المستقبل وحده. كما جاء التأكيد على أن اتفاقية حقوق الطفل هي أشمل إطار قانوني يتعلق بحقوق الطفل وأنها يجب أن تكون حجر الزاوية لأي إجراء يتخذ لتعزيز حماية الطفل. وأكد أحد المشتركين بصفة مراقب ضرورة اتخاذ الدول تدابير وقائية ترمي إلى القضاء على جرائم الأحداث.

٧٨- وقدم السيد ريناتو روسينو العضو في فريق المناقشة عرضاً عن حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في البرازيل، مع التركيز على العنف. ولوحظ أن هؤلاء الأطفال يواجهون أشكالاً متعددة للتمييز. ومفهوم التقاطع الذي يشمل اجتماع عناصر مختلفة مثل العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو العنف وما إلى ذلك، يساعدنا في فهم تعقد المجموعات والأوضاع. ولوحظ أن الممارسات التمييزية كثيرة للغاية ولا سيما في إطار التعليم الجامعي والاستخدام كما تنعكس في معدلات الوفيات. وغالباً ما يقع هؤلاء الأطفال ضحية الاعتداءات العنيفة. وسلط الضوء على عدم كفاية السياسات المعزولة وعلى ضرورة معالجة المشاكل بشكل كلي. وأشير إلى الحاجة إلى تقديم تعليم يراعي الفوارق ويحترم ويصون القيم الثقافية والتاريخ والهوية الإثنية.

٧٩- واقتُرح أن يتعاون الفريق العامل بصورة أوثق مع لجنة حقوق الطفل وأن يكفل مشاركة الأطفال في الاجتماعات التي يعقدها الفريق العامل خلال الزيارات القطرية.

٨٠- وفتح الرئيس باب المناقشة.

٨١- اقترح أحد المشتركين بصفة مراقب بذل جهود لإعادة رسم صورة السكان المنحدرين من أصل أفريقي لأن ذلك سيؤثر على المواقف الاجتماعية حيالهم. كما قيل إن

الشباب المحرومين من تاريخهم يميلون نحو سد هذه الثغرة من خلال الاقتداء بشخصيات إجرامية واعتبار هذه الشخصيات سنداً مرجعياً لهم.

٨٢- وأشير إلى موضوع الأطفال الذين يعيشون ويترعرعون في بلد من البلدان المتقدمة ثم يتم ترحيلهم، على أنه موضوع يبعث على القلق. وفضلاً عن ذلك، فإن اتباع ما يسمى بسياسات "عدم التسامح" وسياسات "آمنة" في المدارس يؤدي إلى طرد الأولاد المنحدرين من أصل أفريقي من المدارس وإلى انخراطهم فيما بعد في عصابات. ولوحظ أن عدداً غير متناسب من الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي يبقون في دور رعاية الأطفال في البلدان المتقدمة نظراً لعدم وجود والدين حاضنين لهم مما يؤدي إلى فقدان هويتهم.

الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي وآليات حقوق الإنسان

٨٣- قدمت فيرونيكا بيرغا المشتركة في المناقشة عرضاً عن عمل هيئات رصد المعاهدات والمكلفين بولايات الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بالأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وخلال استعراض التوصيات ذات الصلة، سُلط الضوء على قضايا مثل تسجيل المواليد والتغذية والالتحاق بالمدارس والتسرب من المدارس ومعدلات الوفيات والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. ولوحظ أن لجنة حقوق الطفل أشارت أيضاً إلى الحاجة إلى بيانات مفصلة. واعتبر العرق والإثنية من الأمور التي تؤثر على التعرض للاستغلال الجنسي والاتجار. وتتخذ المدارس تدابير تأديبية أكثر صرامة ضد الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وجاء التأكيد على الحاجة إلى اتخاذ سياسات شاملة.

٨٤- ووجهت توصية إلى الفريق العامل باتباع نهج لحقوق الإنسان قائم على أحكام اتفاقية حقوق الطفل عند التصدي لموضوع الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. كما اقترح أن يعتمد الفريق العامل التوصيات الواردة في الدراسة المقدمة من الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. كما شُجع الفريق العامل على مواصلة النظر في حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، وتعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان، ودعوة المجتمع المدني إلى تقديم معلومات عن حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، والنظر في موضوع الأطفال أثناء الزيارات القطرية المقبلة والمشاركة في حملات التوعية بشأن الموضوع.

وصول الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي إلى التعليم

٨٥- قدمت السيدة سهلي الخبيرة في الفريق العامل، عرضاً عن وصول الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي إلى التعليم. وذكّرت بأن الوصول إلى التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان. ولوحظ أنه إلى جانب العنف البدني فأن عدم السماح للطفل بالتعليم يشكل عنفاً معنوياً. ويتيح الحق في التعليم تكافؤ الفرص. ومرة أخرى، لوحظ أن الأمر يستدعي تحليلاً مشتركاً فيما بين القطاعات. فمثلاً تواجه الفتيات المنحدرات من أصل أفريقي ثلاثة مخاطر

هي أنهن من الأطفال، ومنحدرات من أصل أفريقي وفتيات. وفضلاً عن ذلك، فإن الوصول إلى التعليم مرتبط بالوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والسكن والفقر وما إلى ذلك.

٨٦- وجاء التأكيد على أهمية نوعية التعليم. فيمكن لمضامين المناهج الدراسية كمناهج التاريخ على سبيل المثال، أن تجعل الطفل يشعر بالاستبعاد. وبإمكان التعليم أن يزيل جذور المواقف التمييزية ومواقف التهميش ويعزز الاحترام والتسامح. ويتعين على الدول أن تزيد من فعالية التدابير الوطنية في هذا المجال وأن تنفذ بالكامل أحكام اتفاقية حقوق الطفل وأحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان.

٨٧- وأوضحت الخبيرة أن النهج القائم على "منطقة تلو الأخرى" يراعي الظروف المختلفة التي تحدد الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية أو الحضرية. ويركز النهج القائم على قطاعات عديدة على إبراز الطفل في نظام التعليم. فالأطفال الذين يستبعدون من النظم التعليمية غير مرئيين. ويركز النهج الثنائي القطب إزاء التعليم على حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان المتقدمة حيث يمكن للباس معين أن يكون سبباً في الاستبعاد.

٨٨- وذكّرت السيدة سهلي بالتزام الدول في حماية الأطفال دون تمييز وضمان المساواة في الوصول إلى التعليم مع مراعاة تعرض الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي بصفة خاصة للخطر وأهمية التعليم لتمكينهم.

٨٩- وأوضحت الخبيرة الفرق بين الحق في الوصول إلى التعليم في البلدان المتقدمة وفي البلدان النامية. وذكرت السيدة سهلي أن الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان النامية يتعرضون لظروف تمييزية فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم وأنه يتعين على الدول أن تتخذ تدابير لضمان تمتع الأطفال بالحماية والضمانات الكاملة من جميع أشكال التمييز وأن تعتمد تشريعات وطنية تتطابق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة اعترفت بالحق في التعليم، فإن نظام التعليم لا يزال يعاني من الفصل حيث تتاح أمام الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي إمكانية الوصول إلى التعليم ولكنها تقتصر على الالتحاق بمدارس منفصلة أو ذات مستوى تعليمي أدنى. وقالت الخبيرة إن المرحلة التي تطرح أكبر تحدٍ فيما يتعلق بتنفيذ الحق في الوصول إلى التعليم تتطلب من الدول أن تكيف نظمها التعليمية بشكل يعزز تمتع الجميع بها على قدم المساواة.

٩٠- وأوصت السيدة سهلي بتعزيز التعاون والشراكات مع ممثلي المجتمع المدني والمدارس ووسائل الإعلام والوكالات المتخصصة ولا سيما اليونسكو واليونيسيف وفي الوقت نفسه معالجة مشكلة التمييز التي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي وفي جمع البيانات المتعلقة بالوصول إلى التعليم، بغية رصد وتقييم التشريعات ووضع سياسات تعليمية. وذكرت السيدة سهلي أن الأثر الذي لا مفر منه المترتب على الاستبعاد من النظام التعليمي هو الاستبعاد من سوق العمل.

٩١- وفتح الرئيس باب المناقشة.

٩٢- وقُدّم تعليق مفاده أن بعض الدول النامية التي تملك موارد أقل بكثير وتواجه مشاكل هائلة تتعلق بالفقر، لا تزال تقدم مستوى تعليمي جيد النوعية للجميع. وأشار مشارك آخر في المناقشة إلى أنه لا يمكن للمرء الحصول على عمل دون أن يكون متعلماً. ووفقاً لذلك، فإن إيجاد حل لعدم التوازن القائم، فيما يتعلق بالفرص التي تتيحها الحياة، دون الاعتراف الكامل بالحق في التعليم هو أمر مستحيل. وهناك عدد كبير من المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان التي لا يمكن إيجاد حل لها ما لم يتم إيجاد حل لمشكلة الحق في التعليم لأنه مفتاح الوصول إلى حقوق إنسان أخرى.

٩٣- وسلط معلقون آخرون الضوء على أن محو الأمية يقع في قلب كل ما يليها من تثقيف وتدريب وتعلم وأن محو الأمية هو أمر أساسي للتنمية المستدامة. وأكدوا الحاجة الملحة للقضاء على الأمية. وفي هذا الصدد، فإن محو الأمية هو شرط مسبق للمشاركة الاجتماعية الفعالة وأداة للتمكين على مستوى الأفراد والمجتمعات.

٩٤- وأشير أيضاً إلى أهمية وصول الجميع إلى تعليم ابتدائي مجاني وتعزيز الوصول إلى التعليم العالي من خلال برامج وطنية تتضمن سياسات العمل الإيجابي. وفي هذا الصدد، فإن الإرادة السياسية هي أساسية لتنفيذ تدابير فعالة.

٩٥- ولاحظ أحد المشاركين بصفة مراقب ضرورة إدماج عدد أكبر من المدرسين المنحدرين من أصل أفريقي في النظم التعليمية لأنهم أيضاً أسوة لغيرهم ولأن بإمكانهم مساعدة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي على صون هويتهم. وأشير إلى أن مفهوم التعرض لأشكال متعددة من المخاطر ينبغي استخدامه بحذر؛ فمثلاً لا يواجه الأطفال الفقراء المنحدرون من أصل أفريقي نفس المشكلة التي يواجهها غيرهم من الأطفال الفقراء وهو واقع يشير إلى أن لون البشرة هو عامل حاسم في هذا الصدد.

٩٦- وأشير إلى أن التعليم المتعدد الثقافات يجب أن يبدأ في أبكر مرحلة ممكنة، بما في ذلك في رياض الأطفال ومناهج ما قبل المدرسة، وأنه ينبغي للتعليم أن يصون هوية الأطفال وقيمهم الثقافية.

وصول الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي إلى الصحة

٩٧- قدمت السيدة بسواس وهي خبيرة في الفريق العامل، ورقة عن وصول الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي إلى الرعاية الصحية. وأشارت إلى أن عدم المساواة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية يؤثر بصورة سلبية على الأطفال. وأشارت إلى نقصان الوزن عند الولادة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في البلدان المتقدمة وارتفاع معدلات وفيات الرضع بالمقارنة مع باقي السكان. وأضافت أنهم يعانون بصورة غير متناسبة من الإصابة بأمراض عقلية، وبأمراض جسدية مزمنة ويواجهون أحداث تسبب الضغط في حياتهم

ويعانون من الفقر والوالدية الوحيدة ومن الاعتداء أو الإهمال ومن مواجهة مشاكل أسرية ومن الاكتئاب. كما أن عوامل مثل عدم كفاية الموارد وعدد المدارس وممارسة العنف في المجتمعات المحلية والسكن غير اللائق الذي يصل إلى العيش في أحياء معزولة، يؤثر على الوضع الصحي لهذه الفئة من السكان. وهناك أعداد كبيرة من السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين ليس لديهم تأمين صحي. كما أن عدم كفاية الموارد يحول دون إجراء الفحوص الطبية والوقاية في الوقت المناسب. كما أشارت السيدة بسواس إلى انخفاض العمر المتوقع وارتفاع معدلات الوفيات في هذه المجموعة السكانية.

٩٨- ويجب على الحكومات أن تستأصل شأفة التمييز العنصري في الرعاية الصحية والبحوث الصحية وأن تقضي أيضاً على الأخطار البيئية في هذه المجتمعات. وينبغي بذل جهود لزيادة المعلومات المتوفرة عن صحة السكان المنحدرين من أصل أفريقي وترجمتها إلى ممارسة إكلينيكية فعالة. واقتُرح أن يقوم الفريق العامل بجمع معلومات عن صحة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. ومن شأن ذلك أن يساعد في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بغية الحد من أوجه التفاوت في الصحة وبالتالي المساعدة في تحسين صحة السكان المنحدرين من أصل أفريقي، ولا سيما الأطفال.

٩٩- وفتح الرئيس باب المناقشة.

١٠٠- أشار أحد المشاركين بصفة مراقب إلى ضرورة تحليل أوجه الاختلافات من خلال اتباع نهج يقوم على الأبعاد الاجتماعية. فحتى إذا كانت الأسر تملك ضماناً صحياً، فإن الرعاية المقدمة إلى الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي تكون رعاية مختلفة. فأي وجه اختلاف في تقديم الرعاية الصحية يجب أن يعتبر تمييزاً. وقُدِّم تعليق مفاده أن العنصرية هي أول عنصر إجهاد يعاني منه الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي في بعض البلدان المتقدمة مما يؤدي إلى إصابتهم بالربو والسمنة وغيرها من المشاكل الصحية المتعلقة بالإجهاد.

١٠١- وسلط الضوء على أنه يجب على الحكومات، في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، عدم تخفيض الموارد المخصصة للصحة والتعليم نظراً لأهميتها الحيوية.

البند ٨

الزيارات القطرية

١٠٢- في نهاية مناقشة حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، ناقش الخبراء الزيارات القطرية الواجب إجراؤها في السنوات الثلاث المقبلة. واقترح المشاركون بصفة مراقب أن يختار الخبراء البلدان التي تتفاوت في تنميطها فيما يتعلق بحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. ومن بين البلدان التي أقتُرح إجراء زيارات لها، البرازيل وكولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت التوصية بأن لا يستطلع الخبراء، أثناء الزيارات القطرية، المشاكل المتعلقة بحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي فحسب، بل الخبرات الإيجابية التي يمكن الاستفادة منها كأمثلة لبلدان أخرى.

البند ٩

مؤتمر استعراض نتائج ديربان

١٠٣- أثناء المداولات بشأن المادة ٩ من جدول الأعمال، قُرأ بيان بالنيابة عن منظمات غير حكومية متعددة (مركز المشورة القانونية الكندي الأفريقي، وحركة سوفيديلا (Sophiedela) للنساء الأوروبيات من أصل أفريقي، ومؤسسة النصب التذكاري - هولندا، وتي الدولية، ومنظمة الجذور الأفريقية، وجامعة دايتون، والرابطة الوطنية الأفريقية السويدية) ولاحظت هذه المنظمات، مع القلق، أن بعض الحكومات انسحبت من مؤتمر استعراض نتائج ديربان، ودعت جميع الحكومات إلى المشاركة. وأُثير موضوع زيادة الدعم المالي المقدم إلى المشاركين من المنظمات غير الحكومية. وفضلاً عن ذلك، سلط الضوء على أنه ينبغي، أثناء المؤتمر الاستعراضي، إجراء تقييم لمدى ما أحرزته الحكومات من تقدم في تنفيذ أحكام إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأشار الرئيس إلى أن الفريق العامل سيشارك في المؤتمر الاستعراضي وأنه سيولي اهتماماً خاصاً للمناقشات المتعلقة بحالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٠٤- وأعلن الرئيس أن الخبراء سيعقدون بعد الظهر اجتماعاً خاصاً لمناقشة وصياغة توصياتهم واستنتاجاتهم التي سيتم تقديمها ومناقشتها في صباح اليوم التالي.

١٠٥- وفي صباح اليوم التالي، قدم الرئيس مشروع استنتاجات وتوصيات توصل إليها الخبراء في اليوم السابق، وكذلك مشروع خطة عمل للفريق العامل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ومن ثم رفع الرئيس الجلسة لمدة ساعة واحدة لكي يعطي المشاركين فرصة لمراجعة الوثائق وإجراء مشاورات عند الضرورة. وعند استئناف الجلسة، نوقش مشروع الوثائق واقترح إجراء تعديلات طفيفة متعددة. وتعلقت مقترحات متعددة بالحاجة إلى الإشارة بوضوح أكثر إلى أحكام اتفاقية حقوق الطفل في الاستنتاجات والتوصيات. وتناولت تعليقات أخرى نظم التعليم وإقامة العدل، بما في ذلك احتجاز الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي. وفي نهاية المناقشة، عقد الخبراء اجتماعاً للنظر في الاقتراحات المقدمة.

البند ١٠

اعتماد استنتاجات وتوصيات الدورة الثامنة وكذلك خطة العمل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١

١٠٦- افتتح الرئيس الجلسة بتقديم عرض موجز للاستنتاجات والتوصيات ودعا الخبراء الآخرين إلى إبداء ملاحظات ختامية. وأعربت حكومات عديدة ومشاركون آخرون عن ارتياحهم لأعمال الدورة وللاستنتاجات والتوصيات وخطة العمل. واقتُرح إجراء تعديل نهائي على أحد الاستنتاجات ووافق الخبراء على ذلك التعديل واعتمد الفريق العامل الاستنتاجات والتوصيات إلى جانب خطة عمله للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ومن ثمّ قرأ الرئيس بيانه الختامي واختُتمت الدورة الثامنة.

ثالثاً – الاستنتاجات والتوصيات

ألف – الاستنتاجات

١٠٧- يرى الفريق العامل أن من الهام أن يعمل على تعزيز تفاعله مع آليات حقوق الإنسان الأخرى بقدر تناولها حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفضلاً عن ذلك، ينوي الفريق العامل المشاركة مع المجموعة الإثنائية للأمم المتحدة لاستطلاع طرق تعزيز تنفيذ الدول لتوصياته تنفيذاً فعالاً.

١٠٨- وبالمثل ينوي الفريق العامل العمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية فيما يتعلق بإنشاء فريق مواضيعي عن التنوع، والإثنية والاستبعاد. وينوي الفريق العامل، بغية تنفيذ ولايته على أكمل وجه، التفاعل مع مؤسسات مالية دولية لاستطلاع طرق تمكنه من التعاون معها لتحسين حالة السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

١٠٩- ويؤكد الفريق العامل أهمية المناهج الدراسية التي تصمم بشكل يسلط الضوء على تاريخ السكان المنحدرين من أصل أفريقي وتراثهم ومشاركاتهم.

١١٠- وفي ضوء القلق الخاص الذي يشعر به الفريق العامل فيما يتعلق بحالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، يؤكد ويعيد تكرار توصياته الواردة في دراسة الأمم المتحدة عن العنف ضد الأطفال ويدعو الدول إلى تنفيذها بالكامل. كما يسلط الضوء على أهمية مبادئ عدم التمييز والمشاركة الواردة في اتفاقية حقوق الطفل (المادتان ٢ و١٢).

١١١- ويسلِّم الفريق العامل وهو يرى أن موضوع حماية الطفل هو موضوع يؤثر بصفة خاصة على الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، بالحاجة إلى أن تعزز الدول نظمها القانونية فيما يتعلق بحماية الأطفال وأن تبذل قصارى الجهود لمنع تمثيل الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي بشكل غير متناسب في نظام قضاء الأحداث.

١١٢- ويرى الفريق العامل أن أي تفاوت في نظم تقديم الرعاية الصحية القائمة في بلد ما التي تؤثر بصورة سلبية على الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، هو بمثابة تمييز.

١١٣- ويُعرِّف الفريق العامل موضوع الفقر على أنه موضوع هام بصفة خاصة عند تحليل حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وسيدرج هذا الموضوع في دوراته المقبلة. وسيدرج الفريق العامل أيضاً مواضيع الاستبعاد الاجتماعي والتهميش، والحق في السكن والوصول إليه، والثقافة والتنمية، وجرائم الكراهية ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وفيما يتعلق بالموضوع الأخير، ينوي الفريق العمل مع الاتحاد البرلماني الدولي.

باء – التوصيات

١١٤- يركز الفريق العامل على أنه لا يجوز للأزمة المالية العالمية الحالية أن تؤثر على تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي ولا سيما الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويدعو الدول إلى ضمان عدم وقوع ذلك.

١١٥- ويكرر الفريق العامل طلبه الموجه إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإنشاء صندوق تبرعات يستخدم لمساعدة المنظمات غير الحكومية في المشاركة في دورات الفريق العامل. كما يدعو الفريق العامل الدول إلى المشاركة في هذا الصندوق.

١١٦- ويكرر الفريق العامل الدعوة التي وجهها إلى الدول التي لم تضع بعد خطة عملها الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتعلق بذلك من تعصب، أن تفعل ذلك، ومن الأفضل أن تقوم بذلك قبل انعقاد مؤتمر استعراض نتائج ديربان. أما الدول التي وضعت خطة العمل الوطنية فمدعوة إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً وإلى تقديم تقارير بشأن هذا التنفيذ أثناء انعقاد مؤتمر استعراض نتائج ديربان.

١١٧- ويدعو الفريق العامل الدول إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى مجموعات النساء المنحدرات من أصل أفريقي واعتماد تدابير خاصة لصالح الفتيات المنحدرات من أصل أفريقي في مجالات الوصول إلى الرعاية الصحية والعمالة والتعليم. ويشجع الفريق العامل الدول بصفة خاصة، على اعتماد تدابير تيسر وصول المرأة الشابة المنحدرة من أصل أفريقي إلى التعليم، بوصف ذلك عاملاً يعزز إلى درجة كبيرة من تحررها الاقتصادي واستقلالها ومشاركتها الاجتماعية والسياسية.

١١٨- ويدعو الفريق العامل المفوضية السامية لحقوق الإنسان والدول إلى مساعدته، بالتعاون مع المجتمع المدني، في تنظيم مؤتمر دولي بشأن جميع جوانب الاسترقاق عبر المحيط الأطلسي.

١١٩- ويحث الفريق العامل الدول على اعتماد تدابير خاصة تجد حلولاً للمشاكل المتعلقة بالوصول إلى التعليم التي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي. ويؤكد الفريق العامل بصفة خاصة على الالتزام بتوفير التعليم الابتدائي المجاني على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل. وفضلاً عن ذلك يحث الفريق العامل الدول على أن تولي اهتماماً خاصاً لضحايا العنصرية وأن تضع، في الوقت نفسه، سياسات لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢٠- ويحث الفريق العامل الدول على اعتماد تدابير خاصة للتصدي لمشكلة العنف التي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، بشكل يتمشى وأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

١٢١- ويدعو الفريق العامل الدول إلى ضمان عدم احتجاز الأطفال والشباب في مراكز للاحتجاز مع البالغين أو محاكمتهم محاكمة البالغين، لأن هذا الوضع يؤثر بصفة خاصة على الأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي. كما يدعو الفريق العامل الدول إلى وضع وتنفيذ نهج للعدالة التصالحية يقوم على المجتمع يكفل نتائج إيجابية للشباب والأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

١٢٢- ويحث الفريق العامل الدول على معالجة أوجه التفاوت في تقديم الرعاية الصحية التي قد تكون قائمة بين الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي وباقي السكان. وينبغي للدول اعتماد تدابير خاصة لمعالجة أوجه الحرمان التي يواجهها الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي فيما يتعلق بالوصول إلى الرعاية الصحية، عملاً بأحكام اتفاقية حقوق الطفل.

١٢٣- يكرر الفريق العامل وهو يؤكد أهمية فهم حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي، توصيته بأن تنفذ الدول آليات يمكن بواسطتها أن تجمع بشكل فعال معلومات مفصلة عن مدى تمتع السكان المنحدرين من أصل أفريقي بالصحة والتعليم والسكن والعمل وعن معاملتهم في نظام القضاء الجنائي ومشاركتهم السياسية وتمثيلهم. كما يطلب الفريق العامل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تعقد حلقة دراسية للخبراء لوضع مبادئ توجيهية بشأن جمع ونشر بيانات ومبادئ توجيهية مفصلة لوضع مؤشر للمساواة العرقية.

١٢٤- ومع مراعاة الصورة السلبية الغالبة للأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي التي تصورها وسائل الإعلام، يكرر الفريق توصيته بوضع مدونة قواعد سلوك، بالاشتراك مع اتحاد الصحفيين الدولي، لمكافحة التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي مع مراعاة مسائل أساسية من قبيل الحق في حرية التعبير، والقضاء على التمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي ووضع معايير ينبغي الالتزام بها للقضاء على عرض الصور السلبية والقوالب النمطية للأفارقة والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والاستمرار في عرضها، من خلال وسائل الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الحديثة. وفضلاً عن ذلك يدعو الفريق العامل الدول إلى تنظيم وتنفيذ حملة إعلامية وتثقيفية لمكافحة الأنماط السلبية للأطفال والشباب المنحدرين من أصل أفريقي.

١٢٥- ويكرر الفريق العامل، كتدبير للتصدي للتمييز الذي يواجهه الأطفال المنحدرون من أصل أفريقي، توصيته بأن تنشئ الدول والمنظمات الدولية والإقليمية هيئات مستقلة، إن لم تكن موجودة بالفعل، لتلقي شكاوى السكان المنحدرين من أصل أفريقي بشأن التمييز في مجالات السكن والتعليم والصحة وغير ذلك من الحقوق الأساسية.

المرفق الأول

جدول الأعمال

١- افتتاح الدورة.

٢- انتخاب رئيس - مقرر للفريق العامل.

٣- إقرار جدول الأعمال.

٤- تنظيم العمل.

٥- مراجعة ومناقشة عمل الدورات السابقة.

٦- برنامج العمل للدورات المُقبلة.

٧- مناقشة وتحليل حالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي.

٨- الزيارات القطرية.

٩- مؤتمر استعراض نتائج ديربان.

١٠- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين

ألف – الأعضاء

السيد جو فرانس (الرئيس – المقرر)

السيد رالستون نيتلفورد

السيدة ناجسيفسكا ميرجانا

السيدة مايا فاضل سهلي

السيدة مونوراما بيسواس

باء – الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المُمثَلة بمراقبين

إثيوبيا، أذربيجان، إكوادور، ألمانيا، أنغولا، أوغندا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، البحرين، بربادوس، البرتغال، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، تايلند، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فترويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، ماليزيا، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريشيوس، النمسا، نيبال، نيجريا، هايتي، اليابان، اليونان.

جيم – الدول غير الأعضاء المُمثَلة بمراقبين

الكرسي الرسولي.

دال – المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية، ومجلس أوروبا، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

هاء – الأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

واو – المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مركز المشورة القانونية الكندي الأفريقي، ورابطة حماية البيئة، ورابطة مواطني العالم، والتحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين، والأمانة الدولية لحركة الثاني عشر من كانون الأول/ديسمبر، والدومينيكان في خدمة العدالة والسلام (جماعة الوعاظ)، والرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، والرابطة الدولية للاندماج والكرامة والنهوض الاقتصادي، ولجنة الحقوقيين الدولية، والمجلس الدولي لمعاهدات الهنود، وحركة مناهضة العنصرية وتوطيد الصداقة فيما بين الشعوب، والجمعية الرومانية المستقلة لحقوق الإنسان، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، ومرصد الأمم المتحدة.

زاي – المنظمات غير الحكومية غير المتمتعة بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرابطة الوطنية الأفروسويدية، الفضاء الأفريقي – الأمريكي، ومركز الأرض لحقوق الإنسان، ومؤسسة النصب الوطني لماضي الرق الهولندي، والشباب لمناهضة العنصرية.

حاء – المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان – مصر.

طاء – مراقبون آخرون

فلسطين.

ياء – الأكاديميون

كلية القانون في جامعة دايتون.

كاف – أعضاء أفرقة المناقشة ومقدمو العروض

السيدة ألما جنكينس، اليونيسيف.

السيدة فيرونيكا بيرغا، المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

السيد ريناتو روسينو دي أوليفيرا، منظمة غير حكومية – البرازيل.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق

الرمز	*بالإنكليزية*	*بالفرنسية*	*بالروسية*	*بالإسبانية*	*بالصينية*	*بالعربية*	*العنوان*
A/HRC/10/AC.3/1	x	x	x	x	x	x	جدول الأعمال
A/HRC/10/AC.3/1/Add.1	x	x	x	x	x	x	شروح جدول الأعمال
A/HRC/10/AC.3/2	x	x	x	x	x	x	منهجية عمل فريق الخبراء المعني بالسكان المنحدرين من أصل أفريقي والتحليل المواضيعي لحالة الأطفال المنحدرين من أصل أفريقي: مذكرة أعدتها الأمانة.

المرفق الرابع

خطة العمل ٢٠٠٩-٢٠١١

الدورات السنوية

ينوي الفريق العامل النظر في سبل تشجيع زيادة حضور دوراته والمشاركة فيها بنشاط أكبر. كما ينوي الفريق العامل استطلاع السبل والوسائل التي تجعل عمله مرئياً بصورة أكبر.

ويعترف الفريق العامل بأن عقد دوراته في كانون الثاني/يناير من كل عام لن يتيح أمام العديد من الوفود والمراقبين إمكانية المشاركة. وسيتشاور الفريق العامل مع مجلس حقوق الإنسان فيما يتعلق بإمكانية عقد دوراته في موعد لاحق من السنة.

ويسلم الفريق العامل بأنه سيحتاج إلى مراجعة بعض المواضيع التي تم بالفعل دراستها. ومع ذلك فإنه سيولي الأولوية إلى المواضيع التالية خلال فترة الثلاث سنوات اللاحقة.

ويرى الفريق العامل وجود تضارب بين الأوضاع الريفية والأوضاع الحضرية التي تؤثر بصفة خاصة على حالات السكان المنحدرين من أصل أفريقي وسيدرج في دوراته المقبلة هذا التحليل والتحليل المتعلق تحديداً بنوع الجنس. وتتضمن المواضيع الأخرى التي ينوي الفريق العامل مناقشتها، الفقر والاستعباد الاجتماعي والتهميش والحق في السكن، والثقافة والتنمية وجرائم الكراهية والتعليم والتثقيف المشترك بين ثقافات السكان المنحدرين من أصل أفريقي وفيما بين الثقافات الأخرى.

الزيارات القطرية

سيسعى الفريق العامل إلى إجراء ما لا يقل عن زيارة قطرية واحدة كل سنة خلال السنوات الثلاث المقبلة.

تقارير ودراسات خاصة

يمكن للفريق العامل أن يجري دراسات مواضيعية خاصة أو يُسند مهمة إجراءها إلى هيئات معينة أو أن يتعاون بشأن مواد محددة ويشارك، عند الطلب، في أنشطة عامة لعرض عمله.

الاجتماعات العامة

يرجو الفريق العامل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تساعده في عقد اجتماع عام لمدة يومين مع ضحايا العنصرية وجرائم الكراهية المرتكبة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، لكي يطلع بنفسه وبشكل أفضل على احتياجات وآراء هؤلاء الضحايا.

وسيسعى الفريق العامل، بالتعاون مع آخرين، إلى تنظيم اجتماعات عامة مع مجموعات محددة وحلقات عمل عن مواضيع محددة لوضع مبادئ توجيهية عملية والمشاركة في المداولات والمناقشات. وسيسعى إلى المشاركة في مؤتمر استعراض نتائج مؤتمر ديربان.

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمؤتمرات والندوات

ينوي الفريق العامل تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل ومؤتمرات وندوات ذات صلة بالموضوع، وفقاً للأموال المتاحة، عن مواضيع مثل الجنسانية، والأطفال والشباب، والاسترقاق عبر المحيط الأطلسي، والفقر، والاستبعاد الاجتماعي، وجرائم الكراهية المرتكبة ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي.

المشاورات والتفاعل مع مؤسسات أخرى

ينوي الفريق العامل توجيه طلب إلى المؤسسات التالية لتيسير إجراء مشاورات موائد مستديرة معها بغية تعزيز تفاعله وتعاونه معها. وسيكون الأعضاء التالية أسماؤهم أعضاء رئيسيين فيما يتعلق بالاتصالات مع المنظمات التالية:

مؤسسات التمويل الدولية بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي	السيد فرانس
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	السيد ناتلفورد (الثقافة والتنمية) والسيدة سهلي (التربية)
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	
ولجنة حقوق الطفل	السيدة ناجسيفسكا
منظمة العمل الدولية	السيدة ناجسيفسكا
الاتحاد البرلماني الدولي	السيد فرانس
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/الأهداف الإنمائية للألفية	السيدة سهلي والسيدة ناجسيفسكا
منظمة الصحة العالمية	السيدة بيسواس
الاتحاد الدولي للصحفيين	السيد ناتلفورد

أنشطة عام ٢٠٠٩

الدورات السنوية

التخطيط لدورة عام ٢٠١٠.

الزيارات القطرية

زيارتان قطريتان.

تقارير ودراسات خاصة

تقريران خاصان.

مقالتان.

الاجتماعات العامة

تُعقد بالتعاون مع المجتمع المدني، في تشرين الثاني/نوفمبر.

المشاورات مع مؤسسات أخرى والتفاعل معها

سيقوم كبير الخبراء بإجراء مشاورات وسيقدم توصيات بشأن الأنشطة الواجب الاضطلاع بها.